مواقف الشارح الهندي واختياراته في شرحه على الكافية

أ.د.علي كاظم المشري & م.ثائر عبد الكريم البديري
كلية الآداب/جامعة القادسية

المقدمة

لم يعتمد الشارح أحمد بن عمر الهندي[١] (ت٨٤٩هـ أو ٨٤٨هـ) في شرحه للكافية على نحاة معينين، أو مذهب نحوي محدد وإنما أورد آراء كثير من النحاة بصورة متفاوتة ويظهر ذلك جليا من خلال ذكره للكتب في أثناء شرحه كشرح المفصل لابن يعيش، وكتاب المفتاح، وتفسير الكشاف، وتفسير إيجاز البيان، واللباب، فضلاً عن ذكره لأعلام النحاة الذين رجع إلى آرائهم، حتى تكررت أسماؤهم في أكثر من ثمانين موضعاً، وكذلك أورد ذكر آراء المجموعات؛ كالبصريين، والكوفيين، والجمهور، والبصرية، وأكثر النحاة، والأكثرين، والمتقدمين، والمتأخرين، وبعضهم، وغير ذلك.

وكان للشارح الهندي مواقف من آراء النحاة مابين الموافقة والمخالفة والدفاع والاستدراك، وقد عرضت بعض هذه الموافق في أثناء هذا البحث المتواضع.

وتناول البحث أيضاً إشارات الشارح إلى أصول النحو (السماع والقياس) وموقفه من العامل النحوي، وذكر شواهد الشرح التي تمثل بها الشارح والتي تدعم المسألة أو القاعدة النحوية أو ردها، والتي تنوعت بين القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف وأقوال العرب وأمثالهم، وأشعارهم، فضلاً عن عرض المفاهيم الأصولية التي وردت في شرح الهندي.

المبحث الأول

مواقف الهندي واختياراته

أولاً- موقفه من المصنف:

كان للشارح مواقف من ابن الحاجب ما بين الموافقة والمخالفة والدفاع والاستدراك، وكل ذلك بحسب ما يراه في المسألة النحوية، إذ لم يتابعه في كل ما يراه من غير تثبت، وكذلك لم يكن يعترض عليه في كل ما يراه.

***اعتراضاته ومخالفته:**

منها قوله في جمع المؤنث: (ولو قال الجمع بالألف والتاء لكان أشمل وأظهر)[٢] وقوله له في بحث العدد: (أسماء العدد لما ذكر النكرة عقبها بذكر أسماء العدد التي تلازم أكثرها التفسير بالنكرة ولو آأخرها عن المذكر والمؤنث لكان أولى؛ لتعلقها ببحث التذكير والتأنيث أيضاً)[٣] واعتراضه على تعريف المصنف للعدد بكونه ما وضع لكمية آحاد الأشياء.[٤] قال: (ولو قال: ما وضع للكمية لكان أولى).[٥] واعتراضه على المصنف في شرط جمع المذكر السالم بكونه (عَلَم يَعْقل)[٦] نقال الشارح: (ولو قال يَعلم لكان أولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو (نِعْمَ المَاهِدُونَ)(٧) اللهم ألا أن يقال: الشرط هو العقل ونحو: (نِعْمَ المَاهِدُونَ) مندرج فيما جمع بالتأويل)[٨]. ومن اعتراضاته ما جاء في باب المبتدأ والخبر إذ عرف المصنف المبتدأ بأنه (الاسم...المجرد... عن ماهية العوامل اللفظية)[٩] قال الشارح: (والمصنف عرف المبتدأ وحده فبالحري أن يطلق) [١٠] وهو بذلك يتابع الزمخشري إذ جعل المبتدأ

والخبر (هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للإسناد).[١١] وقد استدرك على المصنف عند تقسيم المؤنث إلى حقيقي ولفظي بقوله: (وهو أي: المؤنث: حقيقي ولفظي فالحقيقي وهو الخلقي ما بإزائه ومقابلته ذكر كائن في جنس الحيوان، الذكر ههنا خلاف الأنثى لاقُبْلُ الرجال)[١٢] قال الشارح: (ولو قال ماله فرج لكان أولى حيث يشمل الأنثى التي ليس بإزائها ذكر في الحيوان...)[١٣] كما استدرك على المصنف عند قوله: (فعلا التعجب) قال الشارح: (ولو قال فعلا التعجب (ما أفعله) و(افعل به) لكان أخصر وأسلم لأن التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر في جزئيّ أو جزأين لا يحتاج إلى ذلك).[١٤]

واستدرك أيضا على المصنف في موضوع الترخيم، إذ قال: (وشرطه، أي: الترخيم أن لا يكون مضافاً أي: عدم كون الاسم مضافاً لأن آخر المضاف وسطه حكماً والترخيم يختص بالآخر، والمضاف إليه غير المنادي فلا يساغ الترخيم في جزء ما واكتفى بالمضاف عن المشبه به.... وأما (ياصاح) في (ياصاحبي) فشاذ)[١٥] قال الشارح بعد ذلك: (ولو قال وشرطه أن يكون مفرداً لكان أولى)[١٦].

ومن مخالفته للمصنف في قوله: (ولم يجز تقديم خبر (إنّ) لأن في تقديمه قلب صورة عمله المقصودة به الانحطاط عن عمل الفعل وهو تأخير المنصوب عن المرفوع).[١٧] فقال الشارح: (ولو قال إلا في التقديم لكان أصوب)[١٨] واستدراكه على المصنف في جمع المذكر السالم، قال: (ولو قال الجمع بالواو والنون لكان أحسن)[١٩] وفي باب التحذير: قول المصنف: وهو... معمول بتقدير ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول (اتق) ونحوه، قال الشارح: (وفي (تقدير اتق) سماحة إذ لا يقال: (اتقيت زيداً من الأسد) بمعنى نجيته، ولو قال بتقدير (نجّ أو بَعّد) لكان أولى)[٢٠].

واعتراض الشارح على المصنف في تقديمه لضمير المخاطب على ضمير المتكلم بقوله: (لولا أنت إلى آخرها)[٢١]. قال الشارح: (وأعلم أنه ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير المخاطب، ولو قال: لولا أنا، وعسيت إلى آخره لكان أولى لأن المتكلم مقدم).[٢٢]

واعترض أيضا على المصنف في تعريفه للمركب، بقوله: (المركب: كل اسم حاصل من اجتماع كلمتين). قال: (فلو قال من لفظين لكان أولى...)[٢٣] ويصل الأمر بالشارح أنه يعترض على المصنف في الأسلوب إذ اعترض على قول المصنف: (وتقول حمي وهني)[٢٤] قال الشارح: (صرح هنا بلفظ (تقول) ولم يعطف على (أخي) و (أبي) تحرزاً عن نسبة (الحم) و (الهن) إلى نفسه ولو قال (يقال) لكان أولى للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضا مع أن إضافة (الحم) إلى المخاطب غير صحيح لأنه لا يضاف إلاّ إلى الأنثى....)[٢٥] واعترض كذلك على أمثله المصنف، ومن ذلك اعتراضه على قول المصنف في المفعول له للعلة المؤثرة: (قعدتُ عَن الحربِ جبناً)[٢٦]. قال الشارح: (ولو ذكر في موضع (قعدتُ جبناً) (حاربتُ شجاعةً) لكان أحسن).[٢٧] وكذلك اعتراضه على قول المصنف عند ذكر (كم) الخبرية والاستفهامية، قال المصنف: (فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل (من) فيها ولها صدر الكلام وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوباً ومجروراً).[٢٨] قال الشارح: (ولو قال كلتاهما لكان أوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية).[٢٩]

واعترض كذلك على تقديم المصنف (أخ) على (أب) في قوله: (وأما الأسماء الستة فأخي وأبي)[٣٠] قال الشارح: (ولا يعرف لتقديم الأخ على الأب وجه)[٣١].

***موافقاته:**

كان الشارح الهندي موافقاً لأبن الحاجب في مواضع كثيرة من الشرح وتابعه في رأيه مؤيداً ومن أمثلة ذلك:

١-قال في (حروف النداء): (حروف النداء (يا) أعمّها)[٣٢] قال الشارح: (وقال الزمخشري: هي للبعيد، وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء)[٣٣].

٢-موافقة الشارح للمصنف في كون (نوح) منصرف وان كان يختلف معه في أعجمية (نوح). قال: (فنوح منصرف لانتفاء الشرط الثاني- أي العجمة- وهذا اختيار المصنف، وعند غيره (نوح) (كهند) وفيه وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر، وكان الأولى أن يقول: (فنوح وفرند) منصرف و (شتر وإبراهيم) ممتنع فان قلت ما الدليل على كون نوح أعجميا (...) قلت: قال صاحب القواعد: أن الدليل في العجمة النقل واجمع أهل اللغة على أنه أعجمي)[٣٤].

٣-موافقة الشارح للمصنف في عدم تقدم التمييز على فعله وذلك خلافاً للمازني والمبرد والفراء، تمسكاً بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب

ان تقدم (نفساً) على قوله (تطيب). ورد الشارح على ذلك بقوله: (والجواب أن المروي في (يطيب) الياء، وضمير كاد للحبيب ونفساً تمييز من نسبة كاد، أي: وما كاد نفس الحبيب، فلا تمسك، وان كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل أن يحمل على هذا الوجه ويكون التأنيث باعتبار النفس إذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان يحمل على إضمار الشأن في كاد وحذف الخبر و تفسيره في المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب إلى سلمى أي: ما كاد الشأن تطيب سلمى نفساً أي تطيب نفس سلمى)[٣٥].

٤-ومن ذلك أيضا موافقة الشارح للمصنف في أن (غلامي) معرب قال: (لأن غلامي معرب على اختيار المصنف)، وقال في موضع آخر (ولا يقال إضافة المعرب قد تكون علة للبناء (...) وفيه أن إضافة غلامي كذلك)[٣٦] ثم قال (وقيل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط آخرة بالامتزاج والإعراب والبناء من صفات الآخر والجواب توسط الآخر لا يوجب انتفاء الإعراب والبناء في اللفظ وإن أوجب انتفاءها في الحرف المتوسط فالقول بكونه غير معرب ولا مبني غلط).[٣٧] فقد نفي الشارح كون غلامي مبني وغَلَط من قال انه ليس بمعرب ولا مبني وبذلك رجح ما ذهب إليه المصنف في كون (غلامي) معرب. ومما تقدم يلحظ أن الشارح قد انتهج طريقين في موافقته للمصنف هما أما أن يكون تأييده للمصنف تصريحا أو يؤيد بكلامه رأي ابن الحاجب وذلك انه يعلق على رأي المصنف في مسالة ما بكلام يوحي بتأييده لرأيه.

موقفه ممن سبقه من النحاة:

لم يكن الشارح الهندي في شرحه مسلماً بكل ما نقله عن النحاة، وكذلك لم يكن معترضاً على كل رأي نحوي، بل وقف مواقف مختلفة، بحسب ما يراه ويرتضيه، فتارة يكون رادّاً، وأخرى يكون مرجحاً لرأي على آخر، ومن الأمثلة على مواقفه تلك:

١-ردُّه على ألكسائي في باب التنازع إذ يذكر ألكسائي أن الفاعل يحذف من الفعل الأول تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر.[٣٨] قال الشارح: (والإضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو (نعم رجلاً) و(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)[٣٩] بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فإنه لم يوجد أصلاً).[٤٠]

٢-ترجيحه رأي الزمخشري في ذكره اللام مطلقة دون تحديد في ذكر اللام التي يضمر بعدها (أن) قال ابن الحاجب (وينتصب بأن ولن وإذن وكي وبأن مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود...).[٤١] قال الشارح الهندي: (ونظير لام كي مثل تركيب (أسلمت لأدخل، أي لأن ادخل الجنة)، فلأن قيل: اللام في أمرتُ لأعدل) و (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)[٤٢] (...) زائدة اضمر بعدها (أن) كذا في الشرح- يقصد شرح الرضي على الكافية- وصرح بذلك في الكشاف أيضا ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضمر بعدها أن. قيل: يمكن أن تكون هذه اللام لام كي ويكون المعنى (أمرتُ بالعدل لأفعل العدل) و (يريد الله ذلك أي إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وإطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)... فلعل المصنف اختار هذا، والأولى أن يقال: أنها

ملحقة بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها. وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كي ولام الجحود واللام الزائدة وهو الأصوب).[٤٣]

٣- رده على رأي بعض النحاة الذين الحقوا (إنّ) بـ(ليت ولعل) في منع الفاء، قال الشارح: (والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ)(٤٤) وقوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)[٤٥])[٤٦].

٤-ورده أيضا على بعض النحاة ممن ذهب إلى عدم جواز حذف المبتدأ وجوباً. قال الشارح: (وقد يجب حذفه- أي المبتدأ – كما في المخصوص بالمدح أو الذم نحو (نعم الرجل زيد) و (بئس الرجل عمرو) وبتقدير (هو) وفي الصفة المقطوعة رفعاً نحو (الحمد لله الحميد) أي: هو الحميد، وفي (زيد الخبز آكله) أي: هو آكله، ولم يذكر ذلك لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعللوه بكون المبتدأ ركناً وليس بسديد؛ لأن الركنية لا تنافي وجوب الحذف بموجب ألا يرى أن الخبر ركن وقد يجب حذفه كقول المستهل...)[٤٧].

٥-رده على اعتراض الرضي على ابن الحاجب في تعريفه للكلام بقوله: (الكلام ما تضمن كلمتين بإسناد)[٤٨]، قال الرضي: (وكان على المصنف أن يقول: كلمتين أو أكثر)[٤٩]، فأورد الشارح الهندي عبارة يفهم منها ردٌّ غير مباشر على اعتراض الرضي إذ قال: (وكذا كلام المصنف يشير إلى أن نحو: (ضربتَ زيداً قائماً) بمجموعة كلام).[٥٠]

٦-وردّه بالطريقة نفسها على اعتراض الرضي علي ابن الحاجب في قوله في حد البدل: (البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه) [٥١]. فالشارح الهندي قال: (فلا يرد المعطوف بـ(بل) لأن متبوعة مقصود ابتداء ثم بداله فأعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق).[٥٢]وبتلك العبارة يرد على اعتراض الرضي علي ابن الحاجب بقوله: (ولا يطرد ما قاله في نحو: (جاءني زيد بل عمرو) وقوله المقصود، هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق)[٥٣].

٧-ومن ذلك ما جاء في أثناء توضيح قول ابن الحاجب في بدل الاشتمال: (والثالث بينه وبين الأول ملابسة)[٥٤] قال الشارح الهندي: (بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى المُلابس إجمالا، نحو (أعجبني زيد علمه) حيث يعلم ابتداء أن يكون زيد معجباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته.... وكذا في (سلب زيد ثوبه) بخلاف (ضربت زيداً حماره) و(ضربت زيداً غلامه)؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير (زيد) فيكون من باب بدل الغلط).[٥٥] ويلحظ مما تقدم أن مراد الشارح الهندي هو الدفع عن كلام ابن الحاجب فيما اعترض به الشارح الرضي عليه في قوله: (وهذا إطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو (جاءني زيد غلامه أو حماره) و (لقيت زيد أخاه) ولاشك من كونها من بدل الغلط).[٥٦]

٨-رده على من قال في: (زيد المنطلق أو المنطلق زيد) الاسم متعين لابتداء والصفة للخبر) قال الشارح الهندي: (وليس بسديد لأن الخبر يصح اشتقاقه وجموده في الصحيح...)[٥٧].

٩-ترجيح رأي ابن الحاجب على رأي الزمخشري في استعمال حرف النداء (يا) إذ قال المصنف ابن الحاجب: (حروف النداء (يا) أعمها)[٥٨] قال الشارح: (وقال الزمخشري: هي للبعيد. وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء).[٥٩]

١٠-رده رأي المصنف ابن الحاجب في قوله باختصاص (حتى) بالاسم الظاهر: (وتختص بالظاهر)[٦٠] قال الشارح الهندي: (والأصوب التمسك بالاستعمال)[٦١] ويبدو أنه متابع للمبرد إذ أجاز دخولها على المضمر كـ(إلى).[٦٢]

ومن آرائه:

١-رأيه في (غلامي) بكونه غير معرب ولا مبني غلط.[٦٣]

٢-رأيه في كون نحو (حَملٍ) منصرف وجوباً كنوح.[٦٤]

٣-قوله في التعليق: (واعلم أن التعليق بالهمزة على اتفاق وبـ(هل) مختلف فيه).[٦٥]

٤-اعتراضه على تقديم الأخ على الأب في ذكر المصنف للأسماء الستة قال: (ولا يعرف لتقديم الأخ على الأب وجه).[٦٦]

٥-وتوضيحه لعبارتي المتقدمين من النحاة والمتأخرين في ضمير الفصل: قول الخليل وسيبويه يسمى فصلاً لفصله بين ما قبله وما بعده. والمتأخرون قالوا: سمي فصلاً لأنه يفصل أي يفرق بين الخبر والنعت. ثم قال الشارح لهندي: (ومآل الوجهين واحد والفرق في العبارة).[٦٧]

٦-اعتراضه على كون التأكيد لا يجوز أزيد من المقصود. قال: (إذ التأكيد لا يجوز أن يكون أزيد من المقصود وفيه نظر لأنه أتى في كلامهم التأكيد أزيد من المقصود نحو (جاءني القوم كلهم أجمعون).[٦٨]

المبحث الثاني

إشاراته إلى أصول النحو والعامل ، وشواهد الشرح

-إشاراته إلى أصول النحو (السماع، والقياس)

يعد السماع والقياس أصلان مهمّان من أصول النحو، إذ عني بهما النحاة اشد العناية، وقد اختلف موقف نحاة المدرستين البصرية والكوفية تجاههما، فالمعروف: (أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية)[٦٩] كما ذكر السيوطي، وقال أيضا: (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه، بخلاف البصريين).[٧٠]واستمر هذا الخلاف بين المذهبين وظلّ قائماً بين النحاة فيما بعد، فالبعض يرى رأي البصريين، والبعض الآخر يرى رأي الكوفيين، ومنهم من يختار ما يوافق رأيه من المذهبين، ولا نكاد نجد كتاباً نحوياً خلواً من ذكرٍ لهذين المصطلحين.

١-مصطلح السماع

ورد هذا المصطلح في شرح الهندي في عدد من المواضع توحي بعناية بهذا المصدر في بعضها، وأحياناً يرد ذكره عرضاً، أوفي كلام منقول عن غيره، ومن تلك المواضع:

١-ما ورد في موضوع (لا) العاملة عمل ليس، وذلك كون تشبيهها بليس شاذ، إذ قال: (وهو، أي: عمل ليس أو إجراء حكم ليس أو التشبيه بليس في (لا) شاذ؛ لقصور شبهها لأن ليس لنفي الحال و(لا) ليس كذلك فيقتصر على مورد السماع).[٧١]

٢-ما ورد في باب (المصدر) عندما يتحدث عن اشتقاقه، قال: (المصدر من الثلاثي المجرد، أي ما هو على ثلاثة أحرف لا الثلاثي اصطلاحي وإلاّ لدخل نحو (أكرم) و(كرّم) ومصدره قياسي لا سماعي، هو حال من مفهوم الكلام، أي : قصر المصدر من الثلاثي على السماع).[٧٢]

٣-ما ورد في موضوع (المفعول المطلق) عندما يكون للتأكيد قال الشارح: (ومنها ما وقع المصدر فيه مثنى أي: دالاً على التكرير والتكثير مثل لبيك (...) وسعديك (...) والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياساً).[٧٣]

٤-ما ورد في باب (المنادي) عندما ذكر لام الاستغاثة ولام التعجب فقال الشارح: (ويخفض أي: ينجر المنادي بلام الاستغاثة (...) وكذا بلام التعجب ك (يالماء) أو التهديد (...) واللام يتعلق بأدعو المقدر، وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد إلاّ في موضع الاستغاثة أو التعجب أو التهديد سماعاً).[٧٤]

٥-وقوله في الباب نفسه: (وقالوا ياأبي و ياأمي كسائر ما أضيف إلى الياء مع زيادة وجوه أُخر لكثرة استعمال ندائهما وورد السماع إلى ذلك).[٧٥]

٦-ما ورد في باب (الموصول) عندما تحدث عن نباء (أي) على الضم، قال: (وبني على الضم لجبر النقصان كـ(قبل وبعد) ويرد على هذا التمسك (أيّ) إذا كانت غير مضافة نحو(اضرب أياً أفضل فإنه لا يسمع إلا منصوبا فالأولى أن يقال: (أيّ) إذا كانت مضافة يبنى على الضم سماعاً...)[٧٦].

٧-وما ورد في موضوع (الصفة المشبهة)، قال: (وصيغتها أي الصفة المشبهة مخالفة لصيغة الفاعل أي: ليست على أوزان صيغ اسم الفاعل أي من حيث أن صيغتها سماعية و صيغة اسم الفاعل قياسية، على حسب السماع أي: كائنة على قدر السماع من الواضع ووفقه).[٧٧]

٨-ما ورد في موضوع (اسم التفضيل) وذلك عند ذكره لمجيء اسم التفضيل للمفعول، قال: (وقد للتقليل جاء اسم التفضيل للمفعول سماعاً نحو(أعذر)، أي: أكثر معذورية، و(ألوم) أي: أكثر معلومية، و(أشهر) أي: أكثر مشهورية...).[٧٨]

٩-وما ورد في باب (الأفعال الناقصة) عند ذكره ما يرادف الفعل (صار) قال: (وقد زيد ما يرادف (صار) نحو:(آل، ورجع وحال، وحان، واستحال، وتحوّل، وانقلبَ سماعاً دون (انتقل) وان كان بمعنى (تحول)..).[٧٩]

وغير ذلك من المواضع التي ورد فيها استعمال مصطلح السماع.

مصطلح القياس:

عرف ابن الأنباري القياس بأنه: (حمل فرع على أصله بعلةٍ، وإجراء حكم الإصول على الفرع)[٨٠] وهذا ما يسمى بالقياس النحوي، ومثاله أن يقال: أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له.

ولكن هناك نوعاً آخر من القياس هو القياس ألاستعمالي، و (هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو)[٨١].

ولا يخفى على أحد ما لقيه القياس من العناية في النحو لاسيما لدى النحاة البصريين ومن يرى رأيهم. ونادراً أن نجد كتاباً لم يتعرض لهذا المصطلح سواء كان متناً أو شرحاً أو حاشية. وقد ورد في شرح الهندي مصطلح القياس في مواضع عدة، فمرة يكون ضمن كلامه وأخرى يكون في كلام منقول عن غيره ومن تلك المواضع نذكر:

١-ما ورد في باب (الممنوع من الصرف) عند حديثه عن العدل وقد رد على ما ذكر بأن (جُمع) لما كان على وزن (فُعل) ثبت انه معدول، قال: (ويرد على هذا جميع الجموع الشاذة كـ(أنْيبُ) و (أقوس) إذ القياس (أنياب) و(أقواس) ويجاب بأنها ليست بأوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل).[٨٢]

٢-ما ورد في الباب نفسه في أثناء حديثه عن بيت الفرزدق الذي تمسك به بعضهم لبقاء الفتحة في الجر نظراً إلى صورة الفتحة والبيت:

ولو أن عبد الله مولى هجوته ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا

قال الشارح: (والصواب(موالي) لأن العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنىً والبيت وارد على خلاف القياس)[٨٣].

٣-ما ورد في باب (المجرورات) عند حديثة عن الإضافة وتصنيف ما أجازه الكوفيون، قال الشارح: (وما أجازه الكوفيون، جواب ما نقله الكوفيون من تركيب (الثلاثة الأثواب) وشبهه من العدد نحو: (الخمسة الدراهم) و(المائة الدينار) ضعيف قياساً واستعمالاً أما القياس فما ذكر من تحصيل الحاصل وأما الاستعمال فما ثبت من الفصحاء من ترك اللام نحو قوله:

لازال مُذ عقدت يداه إزاره فسما وأدْركَ خمسة الأشبار).[٨٤]

٤-ما ورد في موضوع (اسم الفعل) في شرح قول المصنف ابن الحاجب: قياس قال الشارح: (قوله قياس أو ذو قياس أي: يصح اشتقاقه من كل ثلاثي كـ(نزال)...).[٨٥]

٥-ما ذكر في باب (أسماء العدد) عند حديثه عن مميز الثلاثة إلى العشرة قال الشارح: (وأما إذ وجد جمع كثرة وقلة فقد غلبت الإضاءة إلى وجود إقراء وليس بقياس).[٨٦]

٦-ما جاء في موضوع (المثنى) عند حديثه عن تثنية (خصية وإلية) قال الشارح: (وحذفت تاء التأنيث الثابتة في الواحدة في كلمتين فقط (خصيان) تثنية (خصية) جوازاً على خلاف القياس...).[٨٧]

٧-ما ورد في موضوع (فعلا التعجب) المستمر، وقلّ (ما أشهره) و(ما أشغله) كما في اسم التفضيل، وشذ نحو(ما أعطاه) وجوزه سيبويه قياساً).[٨٨]

٨-ما ورد في باب (المجموع)، قال الشارح: (وأن لا يكون(أفعل فعلاء) الإضافة بأدنى ملابسة، أي: أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل (أحمر) فإنه لا يقال فيه أحمرون للفرق بينه وبين افعل التفصيل... وأما (أجمعون) مع (جمعاء) فمجيئه بالواو والنون على خلاف القياس).[٨٩]

٩-ما ورد في الباب نفسه، عند حديثه عن (سنين)، قال الشارح: (وقد شذ نحو(ارضين)... وسنين لانتقاء التذكير والعقل وعدم كونها علماً أوصفة، وارتكاب شذوذه في نحو (سنين) لجبر النقصان الواقع في واحده وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس بقياس).[٩٠]

١٠-ما ورد في موضوع (نون التأكيد) إذا كان مفتوح ما قبلها عند الوقت، قال الشارح: (والمفتوح ما قبلها تقلب ألفا للوقف نحو (اضرَبنْ) يقال بالوقت عليها (إضرابا) قياساً على التنوين في نحو (زيداً).[٩١] هذه بعض المواضع التي ذكر فيها مصطلح القياس في هذا الشرح وتبقى مواضع أخر.[٩٢]

موقفه من العامل:

لقد اهتدى النحاة من خلال استقرائهم إلى أن نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم وقد صار موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنها اكتسبت أثراً إعرابياً خاصاً، ولم يختلف النحاة في أن المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم، وقد درجوا على تسمية هذه الأدوات عوامل لأنها أوجبت ذلك، يؤكد ما سبق قول ابن جني: (وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي فعل ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح)[٩٣] والشارح الهندي أحد هؤلاء النحاة فهو يذهب إلى أن النحو مرتبط بنظرية العامل، وقائم على أساسها.

فبعد أن عرف المصنف ابن الحاجب العامل بقوله: (العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب).[٩٤]

قال الشارح الهندي موضحاً قول ابن الحاجب: (العامل، أي: عامل الاسم والعامل المطلق هو ما أوجب كون آخر الكلمة فعلاً أو اسماً على وجه مخصوص) [٩٥] وعنده معنى (ما به يتقوم) قال: (أي: عامل يحصل بسببه أو باستعانته) [٩٦]. أما (المعنى المقتضى للإعراب) قال الشارح: (وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة كضرب في (ضرب زيدٌ) فإنه يتقوم به فاعلية زيد، وكضربت في (ضربت زيداً) فأنه يتقوم به مفعولية زيد، وكالباء في مررت في (مررتُ بزيد) فأنه يتقوم بها الإضافة في زيد).[٩٧] ولم يفعل الشارح الإشارة إلى العامل المعنوي وهو التجرد، قال الشارح: (وعامل المبتدأ، اعني التجرد للإسناد به يتقوم فاعليته وهو كونه مسنداً إليه؛ لأنه لو لم يكن مجرداً تقلبت به العوامل اللفظية فيتحقق فيه ما تقتضيه الفاعلية البتة، ولو لم يكن التجرد للإسناد فعدم تحققه فيه ظاهر)[٩٨].

وما ذهب إليه الشارح من كون العامل لا يعدو أن يكون سبباً وليس علة مؤثرة بذاتها، هو دحض لرد ابن مضاء على النحويين في اعتدادهم بالعامل بقوله في كتابه (الرد على النحاة): (وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع)[٩٩].

***شواهد الشرح**

تمثل الهندي في شرحه بالعديد من الشواهد التي تدعم المسألة أو القاعدة النحوية أو تردها أو تفندها، وكان شاهده النحوي من القرآن الكريم، و الحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، ونورد تفصيلاً لشواهد على النحو التالي:

أولا: القرآن الكريم:

كان القرآن الكريم في المقام الأول من بين المصادر التي استشهد بها الشارح الهندي واعتمد عليه كثراً في المسائل والقواعد النحوية، فزخر الشرح بعدد كبير من شواهده من القرآن الكريم فبلغت مائتين وعشرة شواهد.

وقد يتسرب إلى ذهنه الوهم، فيخلط بين آية وأخرى كما فعل في باب (الخبر)، في تعليقه على الفاء بقوله: (وتركها مع (أنّ) في بعض الآيات) [١٠٠] خلط الشارح بين الآيتين (٢٧٧) من سورة البقرة و(١١) من سورة البروج، حيث حذفت (وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ) قبل قوله تعالى: (لهم) في الآية الأولى.

وقليلاً ما يأتي بالآية كاملة، لاسيما إذا كانت قصيرة، وغالباً لا يوجد رد من الآية ألا موطن الشاهد. وكثيراً ما يقرر باستشهاده بالآية القرآنية ثبوت رأي له في مسألة نحوية، قد يكون مخالفاً لرأي المصنف الذي أورده في الكافية أو غيره من النحاة، أو محتجباً لرأيه، ومن أمثلة ذلك:

١-ما ذكره في باب المبتدأ والخبر، عند حديثه عن امتناع دخول الفاء مع ليت ولعل وذلك باتفاق النحويين، ومن النحاة من ألحقَ (أنّ) بليت ولعل في منع الفاء، قال الشارح الهندي: (والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ)).[١٠١]

٢-ما ذكر في باب الحال، عند حديثه عن الماضي المثبت الواقع حالاً، قال الشارح: (ولابد في الماضي المثبت الواقع حالاً من (قد) لأن الماضي الواقع حالاً ماضٍ في زمان العامل وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً، فالتزمت (قد) المقربة إلى الحال....ولا يقع الماضي حالاً إلا أن يكون الماضي قريباً من العامل مقروناً بعلامة القرب لفظاً أو تقديراً.... أي حال كونها ظاهرة نحو (جاءني زيد قد ركبا) أو مقدرة نحو قوله تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)).[١٠٢]

٣-وفي باب التميز، في قوله: (ولا يتقدم التميز على عامله أما إذا كان معمولاً لغير الفعل فلضعفه وأما إذا كان معمولاً للفعل لكونه من المعنى فاعلاً نحو(طاب زيد أبا) أي: طاب أبوه، أو للمطاوعة نحو قوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيوناً) تفجرت عيونها).[١٠٣]

٤-وما ورد في باب (أفعال المقاربة) عند حديثه عن (كاد) قال: (وإذا دخل النفي على كاد فهو كالأفعال أي: كسائر الأفعال في النص على الأصح، والجواب عن قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) إنه نفي قرب الفعل ولا تنافي بين نفي قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان آخر)[١٠٤] ثم قال بعد ذلك: (أما الماضي كقوله تعالى: (مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) لأن المراد إثبات الفعل لا نفيه بدليل (فَذَبَحُوهَا)).[١٠٥]

٥-وربما أورد أكثر من شاهد من القرآن الكريم على المسألة الواحدة:

*كقوله في باب (التنازع) عند حديثة عن أعمال الفعلين المتنازعين قال: (وللزوم الفصل على تقدير أعمال الأول ولاستضافة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى: (هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ) و (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)).[١٠٦]

*وقول الشارح أيضا في ترك استعمال الفاء مع (أنّ): (وتركها مع (أنّ) في بعض الآيات نحو قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم) وقوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار)).[١٠٧]

*وفي حديثه عن (لن) قال: (ومثال (لن) نحو (لن أبرح) ومعناها نفي المستقبل لا نفي الحال نفياً مؤكداً لا مؤبداً كما قال بعضهم وإلا لكان قوله تعالى: (فلن اكلم اليوم انسياً) و(لن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبيً) تناقضاً ففي إطلاقه نظر).[١٠٨]

*وفي باب (الحال) في قوله: (ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة ولا يرد نحو (قائماً) في قوله تعالى: (شهد الله أنه لا اله إلاّ هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسطِ)، وقوله (مدبرين) في قوله (وليتم مدبرينَ)؛ لأن ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية).[١٠٩]

٦-أحيانا يستشهد بالآية الكريمة لتوضيح الشرح مثل:

-استدلاله على انه (الكلم) المجرد عن التاء جنس لا جمع، قال الشارح: (والكلم المجرد عن التاء جنس لا جمع كما قيل، بدليل قوله تعالى: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)).[١١٠]

-واستدل على أن معنى الإشفاق، قال: (ومعنى الإشفاق الخوف، قال تعالى: (فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا)).[١١١]

-توضيح معنى (التعليق)، قال الشارح: (وهو مأخوذ من تعليق المرأة، وهو أن يدعها زوجها من غير طلاق فلا ذات زوج ولا فارغة، قال تعالى: (وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ)).[١١٢]

احتجاجه بالقراءات القرآنية:

لم يهمل الشارح الهندي القراءات القرآنية، سواء كانت سبعيه أو عشرية أو شاذة، إذ تعددت المواضع التي استشهد فيها بالقراءات فمنها:

١-استشهاده على (الفاء) التي يضمر بعدها (أن) بشرطين أحدهما السببية والثاني أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة كالأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والتمني، والعرض، ثم قال: (وإنما ترك التخصيص نحو (لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً) و.... والترجي نحو: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ) بالنصب على قراءة حفص، و (لعله يزكى. أو يذكر فتنفعه الذكرى) على قراءة النصب).[١١٣]

٢-ما ورد في باب (ما أضمر على شريطة التفسير) قال الشارح: (وليس مثل أزيد ذُهِبَ به، منه أي: مما اضمر عامله على شريطه التفسير لعدم كونه مما سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه لأن (ذُهِبَ به) لا يكاد ينصب بمجال.... وكذلك....تركيب (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)... وإنما يجب فيه الرفع لأنه لو سلط عليه قوله فعلوه فَسَدَ المعنى...ونحو... (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا) جميع الشرائط حاصلة فيه لأن ما بعد الفاء بعمل فيما قبلها، نحو: (وربَّكَ فكبّر) إلا أن القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤونه بالنصب إلاّ شاذاً تمهل النحاة لا خراجه عن الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار...)[١١٤].

٣-ما ورد في موضوع (التنوين) في حديثه عن حذف التنوين من العلم، قال الشارح: (ويحذف التنوين من العلم حال كونه موصوفاً بابن حال كونه مضافاً إلى علم تخفيفاً لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال... وحذفها في غير ذلك نحو: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) فيمن قرأ من الشواذ).[١١٥]

٤-وفي حديثه عن شروط (إذن) الناصبة للفعل المضارع، إذ قال الشارح: (وإذا وقعت (إذن) بعد الواو نحو قوله تعالى: (وإذاً لا يلبثون خلافك) بالرفع، وقرئ في غير السبعة بالنصب أيضا)[١١٦] هذه بعض مواضع استشهاده بالقراءات وثمة مواضع أخرى غيرها مبثوثة في أثناء هذا الشرح.[١١٧]

ثانياً: الحديث الشريف والأثر:

لم يكن النحاة متفقين على الاستشهاد بالحديث، وإنما وقفوا من ذلك على ثلاثة مذاهب:[١١٨]

*مذهب المانعين من الاستشهاد بالحديث: ومن أشهر أصحاب هذا المذهب: أبو الحسن ابن الضائع (ت٦٨٦هـ)، وتلميذه أبو حيان النحوي (ت٧٤٥هـ)، وحجتهم في عدم الاحتجاج أن الرواة جوزوا

النقل بالمعنى، وأنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ إذ كثير من الرواة كانوا من غير العرب وقد يكون رأيهم هذا تفسيراً منهم لموقف النحاة الأوائل.

*مذهب المتوسطين، ومنهم الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، فهو يرى أن الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ص) ككتابة لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، والأحاديث الصحيحة.

*مذهب المكثرين استشهاداً بالحديث الشريف، ومنهم ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والدمامين (ت٨٢٧هـ). حتى قال أبو حيان في شرح التسهيل: (وقد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة)[١١٩].

هذه مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، أما الشارح الهندي فهو يقدم الحديث بين يديه شاهداً على القاعدة النحوية وبذلك يعد من المجوزين للاستشهاد بالحديث، استشهد بأكثر من (عشرة أحاديث) وجدها تتفق مع القاعدة، وفي بعض تلك المواضع يكون استشهاده ضمن كلام لغيره ونجده يكتفي أحياناً بكلمتين من الحديث مدار الشاهد، وأن كان أحياناً يأتي بالحديث تاماً إذ كان قصيراً. وهذه بعض تلك المواضع:

١-في باب (المجرورات) في حديثه عن الإضافة وهو يعلق على ما نقله الكوفيون من تركيب (الثلاثة الأثواب وما شابه من العدد قال الشارح: (ضعيف قياساً واستعمالاً أما القياس فما ذكر من تحصيل الحاصل، وأمّا لاستعمال فما ثبت من الفصحاء من ترك اللام...وأما ما جاء في الحديث {بالألف الدينار} فعلى البدل دون الإضافة).[١٢٠]

٢- في باب (حروف الجر) عند حديثه عن (الكاف) قال الشارح: (والكاف للتشبه نحو(الذي عندي كزيد) والكاف في قولهم (خلق الأشياء كما شاء، وحمدته كما يجب) كاف التشبيه، ولم يرد به معنى آخر وقوله (صلصم): {كما تكونون يولى عليكم} تشبيه التولية بالكون في الملابسة بخير أو شر)[١٢١].

٣-في باب (الحروف) عند حديثه عن حروف الإيجاب، في قول الشارح الهندي: (وقيل: يجوز استعمال (نعم) أيضا لجعلها تصديقاً للإثبات المستفاد من إنكار النفي نعم بعد قوله (عليه السلام: {لو كان على أبيكِ دَين فقضيتيه، أما كان يقبل منك، قالت نعم، فقال النبي (ص): {فدين الله أحق} فإنه إيجاب للقبول، لا تصديق للنفي)[١٢٢].

٤-وما ورد في باب (المعرفة والنكرة) في حديثه عن (ال) التفريق عند ذكره المعارف. قال الشارح: (وذكرها على حسب ترتيبها في مراتب التعريف.... المضمرات والإعلام (كزيد وعمرو) والمبهمات أي: الموصولات وأسماء الإشارة ك (الذي هذا) وما عرف باللام العهدية أما الجنسية أو الاستغرافية نحو (الرجل والغلام) والميم في { ليس من امبر امصيام في امسفر} بدل من اللام)[١٢٣].

أما الأثر نقداً استشهد به في مواضع عدة منها:

١-في باب (التحذير)، قال الشارح الهندي: (وإياك أن تحذف) نظير القسم الأول، قال عمر (رض): {إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب و لِيُدْكَ لكم الأسل والرماح} يحتمل أمر المتكلم)[١٢٤].

٢-وقد أورد في أثناء كلامه في توضيح بيت الشاهد:

وكنتُ أرى زيداً كَما قِيلَ سَيّداً وإذا أنَّهُ عبدُ القفا واللهازم

قولاً نسبه الشارح إلى أحد الحكماء، وهو من كلام الإمام علي (ع)، قال الشارح: (أي لئيم يخدم قفاه، أي: همته أن يكسب؛ ليأكل وتعظم قفاه ولهازمه، قال بعض الحكم: {من كان همه ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه}...)[١٢٥].

٣-في باب (حروف الإيجاب) عند حديثه عن (أن)، قال الشارح: (وقد جاء (أن) لتصديق الدعاء أيضاً، نحو قول ابن الزبير لمن قال: {لعن الله ناقة حملتني إليك. أن وراكبها} أي لعن الله تلك الناقة وراكبها).[١٢٦] وغير ذلك مما ذكر في موضعه.

ثالثاً: الأمثال وأقوال العرب:

لا يغفل الشارح الهندي أمثال العرب وأقوالهم باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر التقعيد ودليلاً قوياً في الاحتجاج لهذه القواعد، وقد استشهد الشارح بالأمثال والأقوال في مواضع عدة بلغت أكثر من خمسة عشر موضحاً منها:

١-ما ورد في باب (اسم التفضيل) عند حديثه عن شروط بنائه، الشارح الهندي: (ولو أريد العيوب الظاهرة لصح (أحمق) على معنى التفضيل، وقد حكموا بشذوذه في نحو (أحمَقُ من هبنَّقة)...).

٢-ما ورد في باب (المنادي) عند حديثه عن حذف حرف النداء، قال الشارح: (حيث يرد حذف النداء من أسم الجنس، نحو (أصبح ليل) [١٢٧]، أي: ياليل، و(افتد مخنوق) [١٢٨]، أي: يا مخنوق(...) و(أطرق كرا)، أي: ياكروان وهو شاذ).[١٢٩]

٣-ما ورد في باب (المبتدأ والخبر) في أثناء حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة، قال الشارح الهندي: (و(شرٌّ أهرّ ذا ناب) فإنه تخصص بكونه فاعلاً معنىً بإرادة التقديم والتأخير على إبدال (شرّ) من الضمير، وجعله بتقدير (أهرّ شرٌّ ذا ناب) ليحصل التخصيص...)[١٣٠] وأما أقوال العرب، مثل: (أرهف شفرته حتى قعدت الشفرة كأنها حربة)،[١٣١] و(ربّ شاة وسخلتها)[١٣٢] ، و(ما جاءت حاجتك)،[١٣٣] و(من كانت أمك)،[١٣٤] و(جاءوا قضهم بقضيضهم)،[١٣٥] و(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد)،[١٣٦] أو من التراكيب النحوية المشهورة، مثل: (ضيق فمّ الركية)،[١٣٧] و(سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل)،[١٣٨] و(أكلوني البراغيث)[١٣٩] و(على التمرة مثلها زبداً)[١٤٠] و(لا رجل في الدار)[١٤١] و(الصبي الصبي)[١٤٢] و(بيني وبينك)[١٤٣] و(أنت لهذه الخطة)[١٤٤] وأغلبها مسبوقة بكلمة قولهم.

رابعاً: الشعر والرجز:

لقد استشهد الشارح الهندي بجملة من الشواهد بلغت أكثر من مئة وعشرة أبيات، وهي لشعراء في مختلف العصور، فقد مثل بأبيات لشعراء جاهليين، كأمريء القيس،[١٤٥] عندما استدل في باب التنازع قال الشارح: (وقول أمريء ألقيس، أي قوله وهو مبتدأ أوله:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني وَلَم أطلُبْ قليلٌ من المال

....منه، أي: من باب تنازع الفعلين، إن كان ولم اطلب عطفاً على كفاني)[١٤٦] كما أن الشارح استشهد بشعر النابغة الذبياني[١٤٧]، وأبي دؤاد الأيادي،[١٤٨] الأعشى،[١٤٩] وعبيد بن الأبرص،[١٥٠] وحاتم الطائي،[١٥١] وغيرهم.

وقد أورد شواهد لشعراء مخضرمين من أمثال العجاج،[١٥٢] ولبيد بن ربيعة،[١٥٣] وكعب بن زهير،[١٥٤] وغيرهم، فقد استشهد على الفصل بين (ها) التنبيه وأسم الإشارة (ذا) بغير القسم وضمير الرفع المنفصل، يقول لبيد بن ربيعة:

.... فقلتُ لهم هذا لها ها وذا لِيَا[١٥٥]

ومن الشعراء الإسلاميين الذين أورد الشارح شعرهم مستشهداً به المخبل السعدي، وابن قيس الرقيات الذي جاء بقوله:

بكر العواذل في الصَّبوح يلمنني والومهنه
ويَقُلنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاكَ وَقَد كَبرتَ فَقُلتَ: إنه

شاهداً على أنَّ (إن) في البيت الثاني يمكن أن تكون للتصديق و الهاء للسكت، ويحتمل أن تكون من الحروف المشبهة والهاء ضمير اسمها والخبر محذوف، لتقدير: (إنه كذلك).[١٥٦]

ولشعراء العصر الأموي موقعهم في شواهد الشارح الهندي من أمثال جرير[١٥٧]، والفرزدق،[١٥٨] والكميت[١٥٩] ، وذي الرمة[١٦٠] ، والأخطل[١٦١] ، وعمر بن ربيعة[١٦٢] والأحوص،[١٦٣] ورؤبة بن العجاج[١٦٤]، الذي جاء قوله:

وإني وأسطارٌ سُطِرنَ سَطْراً لقائلٌ يانَصْرُ نَصراً نَصْرا

شاهداً على مجي إعراب التأكيد اللفظي رفعاً ونصباً.(١٦٥)

وقد استشهد بشعر شعراء عباسيين، ففي باب (الحروف المشبهة بالفعل) ذكر أن (لعل) للتمني وأستشهد على ذلك بقول أبي العتاهية:(١٦٦)

ليـــت الشـــباب يعـــود يومـــاً ....

كما أنه استشهد بقول الشافعي (ت٢٠٤هـ):

ولـــولا الشـــعرُ فـــي العلمـــاءِ يَـــزري لكنـــتُ اليـــومَ أشـــعَرَ مِـــنْ لبيـــدِ

شاهداً على عدم وجوب حذف الخبر بعد لولا إذ كان الخبر خاصاً.(١٦٧) ومما يدل على أن الشارح من المجوزين بالاحتجاج بشعر المتأخرين وأن كان على قلة، هو استئناسه ببيت لنجم الدين أبي حفص عمر ألنسفي (ت٥٣٧هـ):

ثُـــم فَتـــاوَى زُخـــرٍ وَبَعـــدَه مـــا هُـــو قـــول الشـــافعيّ وَحـــدَه

شاهداً على تنوين الممنوع من الصرف للضرورة. وأن جاء ذلك بعد استشهاده بيت لامريء ألقيس على المسألة ذاتها.(١٦٨) أما طريقة عرضه للشاهد الشعري فنجده أحيانا يورد البيت الذي يحتوي على الشاهد كاملا، ومن تلك المواضع في باب (الممنوع من الصرف) يقول: (وبعضهم يبقي الفتحة في الجر نظراً إلى صورة الفتحة تمسكاً بقول الفرزدق:

ولـــو أنَّ عبـــد الله مَـــولى هَجَوْتَـــه ولكـــنّ عَبـــدَ اللهِ مَـــولى مُوالِيـــا)(١٦٩)

ومن ذلك أيضاً في باب (الأفعال الناقصة) عندما تحدث عن (كان)، قال الشارح: وزائدة نحو قوله:

سُـــراة بَنـــي أبـــي بكـــرٍ تســـامى علـــى كـــان المســـومة العِـــراب(١٧٠)

قوله في باب (الحروف المشبهة بالفعل) عند حديثه عن لزوم (اللام) عند تخفيف (إنّ) المكسورة الهمزة، وذكر الخلاف في كونها- أي اللام- للابتداء أو لغيره، قال: (ولما دخلت في ما لا تدخله لام الابتداء نحو:

... ... إن قتلـــــت لمســـــلماً ....(١٧١)

-وكما ورد في قوله في باب (عطف البيان) عند حديثه عن الفرق بين عطف البيان والبدل معنىً قال: أما معنىً فالفرق مطرد وذلك بما عرفت في الحدّ في مثل خبره، أي: في كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو: (الضارب الرجل زيد) و:

... ... التـــارِكِ البكـــريّ بشـــرٍ ....

ومن الملاحظ على الشارح الهندي عند إيراده الشاهد في الأغلب- عدم الاهتمام بذكر قائله، وإنما يكتفي بإحدى العبارات التالية: (قول الشاعر، قوله، ورد، نحو قوله، نحو).

كما أن أغلب الشواهد التي ذكرها الشارح سواء كان الشاهد من لدنه أو في ثنايا ما نقله عن غيره، سبقه النحاة الأوائل في الاستشهاد بها.

المفاهيم الأصولية في شرح الهندي:

لا ريب أن علم النحو وعلم أصول الفقه من أخص العلوم التي نشأت في رحاب القرآن الكريم، فالنحو نشأ منذ بدايته للحفاظ على لغة القرآن من أن يتطرق إليها لحن فضلاً عن تأثيره في فهم نصوصه المقدسة، وتوجيه دلالتها، وتحديد معانيها، وأصول الفقه نشأ للحفاظ على دلالات القرآن من أن يخطئ في فهمها فقيه أو يتناولها على غير وجهها.

وما يميز علوم الشريعة العلاقة المشتركة بينها، حتى تكاد تكون مختلفة، فنجد في النحو قضايا من علم أصول الفقه، وقضايا من علم المنطق وأخرى من علوم البلاغة وغيرها من علوم الكلام، والعكس أيضا صحيح. وربط ابن جني النحو بالفقه واضح في كتبه وقد صرح بذلك(١٧٢) وتبعه آخرون منهم أبو البركات الأنباري.(١٧٣)

ويذهب بعض الدارسين إلى أن النحاة المتأخرين هم الذين تأثروا بالمنطق الأجنبي وخلطوا بينهما، أما النحاة المتقدمون فكانَ تأثرهم بمنطق الفقه الإسلامي. فالحضرمي معاصر الحسن البصري استخدم الرأي في الظواهر النحوية مثله، وتبعه تلميذه عيسى بن عمر.ونجد أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد تأثروا بقياس أبي حنيفة، وأما سيبويه فكان تأثر بأبي يوسف محمد بن الحسن الشيباني الذي تأثر فيه نحاة كثيرون منهم الفراء.(١٧٤) وقال أحد الباحثين ناقداً النحاة المتأخرين (نقبوا عن كل ما هو جائز في حيز الممكن دون الواقع والاستعمال النحويين)(١٧٥) والشارح الهندي من النحويين المتأخرين فضلاً عن كونه فقيهاً وأصولياً إذ كان لثقافته الأصولية وإجادته أسلوب المناطقة الأثر الواضح في أثناء شرحه، وسأعرض بعض النماذج التي تبين ذلك.

*خواصه استعمال الشارح لألفاظ المناطقة في ذكره لخواص الاسم، قال: (ومن خواصه، جمع خاصة، وهي ما يوجد في المخصوص له دون غيره ، وقد ترسم بأنها كلية مقولة على أفراد حقيقية واحدة فقط قولاً عرضياً، وإنّما لم يقل من خصائصه؛ اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحدّ والخاصة)(١٧٦).

* ومن ذلك أيضا قوله في تعريف العَلَم بعد قول المصنف ابن الحاجب: (غير متناول غيره) قال الشارح: (وإنما لم يقل غير متناول ما أشبهه لئلا يخرج لفظ (الله) لأنه لا يُشَبّهه بشيء حتى يحكم عليه بأنه لا يتناول ما أشبهه، وفيه أن السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع، فلا يشترط النفي تناول ما أشبهه وجوده، وفيه أن نفي التناول وإن كان سلباً لكن الصلة وهي قوله: (أشبهه) موجبة، فيوجب وجود ما أشبهه وذلك باطل، وفيه أن الوصول مع الصلة تصدر لا تصديق، وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع، فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة، ونفي تناول ما أشبهه* إما بنفي التناول مع وجود ما أشبهه أو مع عدمه، وعدمه إما بعدم الذات والصفة أو بعدم الصفة فأعرف).(١٧٧)

-وما ورد في حديثه عن تقسيم الكلمة أما أن تدل على معنى في نفسها أي حامل في نفس الكلمة قال: (أولا، عطف على تدل، أي: لا تدل على معنى في نفسها، فإن قيل: العدم لا يكون مقوماً للماهية، قيل: هذا التصريف اسمي لا ماهية أن العدم المضاف إلى الوجود قد يعرّف به، قالوا: العمى عدم البصر عمّا من شأنه البصر، والموت عدم الحياة عمّا من شأنه الحياة)(١٧٨) وغير ذلك. هذا فضلاً عن إيراده العبارات والقواعد الأصولية والمنطقية في أثناء الشرح مثل:

-الضرورات تبيح المحظورات.(١٧٩)
-المنافي للازم منافي للملزوم.(١٨٠)
-الحكم ينتفي بانتفاء العلة.(١٨١)
-وجود الشرط علة للمشروط.(١٨٢)
-لزوم عدم المشروط عند عدم الشرط.(١٨٣)
-سلب الكلي يوجب سلب العموم لا عموم السلب.(١٨٤)
-إثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه.(١٨٥)
-اعلم أن الدليل عقلي والمقدمات اصطلاحية نقلية.(١٨٦)
-انتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم.(١٨٧)
-الشروع في البيان من القريب أولى.(١٨٨)
-نفي النفي إثبات.(١٨٩)
-تخلف الأثر عن المؤثر.(١٩٠)
-الاسم أصل والفعل فرع.(١٩١)
-المعطوف في حكم المعطوف عليه.(١٩٢)

وما يميز الشرح أيضا كثرة وردود المصطلحات والألفاظ الأصولية ، الفلسفية والمنطقية. كالحدّ[١٩٣]، و(الأصل والفرع)[١٩٤] وشبههما كالأصالة والفرعية[١٩٥]، والدور[١٩٦]، والمقصود[١٩٧] ، والوجودي[١٩٨]، والعدمي[١٩٩]،

والعلة الغائبة[٢٠٠]، والعلة المؤثرة[٢٠١]،والاستقراء[٢٠٢]، والأثر والمؤثر[٢٠٣]، والإمكان العام[٢٠٤]، والتسلسل[٢٠٥]، والعدم الأصلي[٢٠٦].

المصادر

- القرآن الكريم
- الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) – علق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – القاهرة – ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧ه) – قدم له حسن حمد – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان- ط١ – ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- أمثال العرب : للمفضل الضبي – قدم له وعلق عليه د.إحسان عباس – ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التوطئة : لأبي علي الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور يوسف احمد المطوع– د ط – د ت .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب:لعلاء الدين بن علي الاربلي – شرح وتحقيق د.حامد احمد نيل – القاهرة – ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- جمهرة الأمثال : لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري(ت٣٩٥هـ) – ضبطه د.أحمد عبد السلام – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الحديث النبوي في النحو العربي : للدكتور محمود فجال – أضواء السلف – الرياض – ط٢ – ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – القاهرة – ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) – تحقيق الأستاذ محمد علي النجار – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – ط٢.
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي : لعفيف دمشقية - دار العلم للملايين – ط٢ – ١٩٩٢م .
- جملة النحو (ثلاث رسائل في علم النحو أولها كافية ابن الحاجب) – مطبعة بولاق – ١٢٧٩هـ .
- الرد على النحاة : لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت٥٩٢هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – ط١ – ١٩٧٩م.
- زهر الآداب وثمر الألباب : لأبي إسحاق إبراهيم الحصري القيرواني – تحقيق علي محمد البجاوي – مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه – مصر – ط٢ – ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) : للاشموني (علي بن محمد) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – ط ١ – ١٩٥٥م .
- الإيضاح في شرح المفصل : للشيخ أبي عمرو بن عمر المعروف بابن الحاجب (٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ) – تحقيق وتقديم د. موسى بناى العليلى – مطبعة العاني - بغداد – د ت.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ) - شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – ط١ – ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي – مكة المكرمة – بدون تاريخ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي : لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) – تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري : لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣ه) – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب– دار الكتب العلمية– بيروت–لبنان–ط١–١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- غاية المحصل في شرح المفصل: من القسم الثاني (قسم الأفعال) إلى (قسم المشترك) – لعبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزملكاني (ت٦٥١هـ) – دراسة وتحقيق – تحقيق أسماء بنت محمد صالح الحبيب – رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية – فرع اللغة العربية – ١٤٢٥هـ
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة : لمحمد عاشور السويح – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – ليبيا – ط١ – ١٩٨٦م

- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – ط ١ – د ت.
- لمع الأدلة: لأبي البركات بن الانباري – تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني – نشر مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب لإبن الأنباري – مطبعة الجامعة السورية – دمشق – ١٣٧٧هـ - ١٩٧٧م.
- مجالس العلماء : لأبي القاسم الزجاجي – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – ط٢ – القاهرة – ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال : لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني(ت٥٨١هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ١٩٧٩م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك – تحقيق محمد كامل بركات – دار المدني – ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- المستقصى في أمثال العرب : للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) – مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد الدكن – الهند – ط١ – ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- معاني القرآن : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ) – تحقيق د. هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي– القاهرة – ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : لجمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) – حققه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله – دار الفكر – بيروت – ط٦ – ١٩٨٥م .
- المفصل في صنعة الإعراب : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان – ط ١ – ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : للدكتورة خديجة الحديثي – دار الرشيد للنشر – الجمهورية العراقية – ١٩٨١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للأمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) – تحقيق د.عبد العال سالم مكرم – ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

الهوامش

(١) ترجمة في وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/٢٣، الطالع السعيد: ٣٥٢، البداية والنهاية: ١٧٦/١٣
(٢) النص المحقق: ١١٩
(٣) النص المحقق: ٤٤٢
(٤) الكافية: ١٧
(٥) النص المحقق: ٤٤٢
(٦) الكافية: ١٨
(٧) سورة الذاريات الآية: ٤٨.
(٨) النص المحقق: ٤٧٩
(٩) الكافية: ٥
(١٠) النص المحقق: ١٨٣
(١١) النص المحقق: ١٨٢ المفصل: ٥٣
(١٢) ينظر الكافية: ١٨
(١٣) النص المحقق: ٤٦٠
(١٤) النص المحقق: ٥٨٦
(١٥) النص المحقق: ٢٣٢- ٢٣٤
(١٦) النص المحقق: ٢٣٤
(١٧) النص المحقق: ٢٠٢-٢٠٣
(١٨) النص المحقق: ٢٠٣
(١٩) النص المحقق: ١٢٦
(٢٠) النص المحقق: ٢٥١
(٢١) النص المحقق: ٣٨٠
(٢٢) النص المحقق: ٣٨٠

(٢٣) النص المحقق: ٤١٥
(٢٤) النص المحقق: ٣٣٤
(٢٥) النص المحقق: ٣٣٤
(٢٦) النص المحقق: ٢٦٠
(٢٧) النص المحقق: ٢٦٠
(٢٨) الكافية: ١٦
(٢٩) النص المحقق: ٤١٩
(٣٠) النص المحقق: ٣٣٢
(٣١) النص المحقق: ٣٣٢
(٣٢) النص المحقق: ٦٢٧
(٣٣) النص المحقق: ٦٢٧
(٣٤) النص المحقق: ١٤٥
(٣٥) النص المحقق: ٢٨٢-٢٨٣
(٣٦) النص المحقق: ١٢٨-١٢٩
(٣٧) النص المحقق: ١٢٩
(٣٨)النص المحقق: ١٧٢
(٣٩) سورة الإخلاص الآية: ١.
(٤٠) النص المحقق: ١٧٢
(٤١) الكافية: ٢١
(٤٢) سورة الأحزاب الآية: ٣٣.
(٤٣) ينظر رأي الزمخشري في المفصل:٣١٦ ، وشرح ابن يعيش:٢٢٩/٤ ، وينظر النص المحقق: ٥٤٥-٥٤٦
(٤٤) سورة البروج الآية ١٠.
(٤٥) سورة الجمعة الآية ٨.
(٤٦) النص المحقق: ١٩٧
(٤٧) النص المحقق: ١٩٨
(٤٨) الكافية: ٢ النص المحقق: ١٠١
(٤٩) شرح الرضي: ١٨/١
(٥٠) النص المحقق:١٠١
(٥١) الكافية: ١٣
(٥٢) النص المحقق: ٣٦١
(٥٣) شرح الرضي: ١١٣/٣
(٥٤) الكافية: ١٣ النص المحقق: ٣٦١
(٥٥) النص المحقق: ٣٦٢
(٥٦) شرح الرضي: ١١٩/٣
(٥٧) النص المحقق: ١٩٣
(٥٨) الكافية: ٢٦
(٥٩) النص المحقق: ٦٢٧
(٦٠) الكافية: ٢٥
(٦١) النص المحقق: ٥٩٩
(٦٢) ينظر شرح المفصل: ٤٦٦/٤، والمغني: ١٣١/١، وجواهر الأدب: ٢٤٠، والهمع: ٢٣/٢.
(٦٣)النص المحقق: ١٢٩
(٦٤)النص المحقق: ١٤١
(٦٥) النص المحقق: ٥٧١
(٦٦) النص المحقق: ٣٣٢
(٦٧) النص المحقق: ٣٨٦
(٦٨) النص المحقق: ٤٥٢
(٦٩) الاقتراح: ٤٢٨.

(٧٠) المصدر نفسه: ٢٠٢.
(٧١) النص المحقق: ٢٠٦
(٧٢) النص المحقق: ٤٨٧
(٧٣) النص المحقق: ٢١٤
(٧٤) النص المحقق: ٢١٩
(٧٥) النص المحقق: ٢٣١
(٧٦) النص المحقق: ٤٠٦
(٧٧) النص المحقق: ٥٠١
(٧٨) النص المحقق: ٥١٠
(٧٩) النص المحقق: ٥٧٤
(٨٠) لمع الأدلة: ٩٣
(٨١) الأصول لتمام حسان: ١٥١.
(٨٢) النص المحقق: ١٣٧-١٣٨
(٨٣) النص المحقق:١٥٢
(٨٤) النص المحقق: ٣٢١
(٨٥) النص المحقق: ٤١٠
(٨٦) النص المحقق: ٤٤٨
(٨٧) النص المحقق: ٤٧٠
(٨٨) النص المحقق: ٥٨٧
(٨٩) النص المحقق: ٤٧٩-٤٨٠
(٩٠) النص المحقق: ٤٨٢
(٩١) النص المحقق: ٦٥٤
(٩٢) النص المحقق: ١٣٨، ٢٥٤، ٣٢٥، ٤٧٠، ٥٨٧، ٦٥٤
(٩٣) الخصائص: ١/١٠٩-١١٠.
(٩٤) الكافية: ٢
(٩٥) النص المحقق: ١١٦
(٩٦) النص المحقق: ١١٦
(٩٧) النص المحقق: ١١٦
(٩٨) النص المحقق: ١١٧
(٩٩) الرد على النحاة: ٧٠.
(١٠٠) النص المحقق: ١٩٧
(١٠١) النص المحقق: ١٩٧
(١٠٢) النص المحقق: ٢٧٢
(١٠٣) النص المحقق: ٢٨١
(١٠٤) النص المحقق: ٥٨٣
(١٠٥) النص المحقق: ٥٨٣
(١٠٦) النص المحقق: ١٧٠
(١٠٧) النص المحقق: ١٩٧
(١٠٨) النص المحقق: ٥٤٠
(١٠٩) النص المحقق: ٢٧٢-٢٧٣
(١١٠) النص المحقق: ٩١
(١١١) النص المحقق: ٥٨٢
(١١٢) النص المحقق: ٥٧١
(١١٣) النص المحقق: ٥٤٧
(١١٤) النص المحقق: ٢٤٨
(١١٥) النص المحقق: ٦٤٨-٦٤٩

(١١٦) النص المحقق: ٥٤٢
(١١٧) ينظر النص المحقق: ٢٣٩، ٢٤١، ٣٤٨، ٤٠٦، ٥٦٩
(١١٨) ينظر تفصيل هذه المسألة في الاقتراح: ٨٩-٩٩، خزانة الأدب: ١/٥-١٥، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٣٦٧: وما بعدها، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٠٤-١٢٧.
(١١٩) الاقتراح: ٩٠.
(١٢٠) النص المحقق: ٣٢١
(١٢١) النص المحقق: ٦٠٥
(١٢٢) النص المحقق: ٦٢٨
(١٢٣) النص المحقق: ٤٣٨-٤٣٩
(١٢٤) النص المتحقق: ٢٥٣
(١٢٥) النص المحقق: ٦٠٩
(١٢٦) ينظر قول ابن الزبير في زهر الآداب:١/٤٧٤ وذكر قصة عبد الله بن الزبير الاسدي عندما وفد على عبد الله بن الزبير بن العوام ، وشرح ابن الحاجب للكافية:١٢٨ ، وينظر النص المحقق: ٦٣١
(١٢٧) مثل يضرب في شدة طلب الشيء ، ينظر امثال العرب:٥٢ ، والمستقصى:١/٢٠٠-٢٠١ ، وجمهرة الامثال:١/١٣٨ ، وفرائد اللآل:١/٣٤٠ ، ومجمع الامثال:١/٢٧٣ ، وينظر النص المحقق: ٢٤٠
(١٢٨) مثل يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الاذى والشدة ، ينظر المستقصى في امثال العرب:١/٢٦٥ ، ومجمع الامثال:٢/٧٨ ، والمقرب:١٩٥ ،، وينظر النص المحقق: ٢٤٠
(١٢٩) النص المحقق: ٢٤٠
(١٣٠) مثل يضرب في ظهور لامارات الشر ومخايله ، ينظر مجمع الأمثال:١/٣٧٠ ، والمستقصى:٢/١٣٠ ، والكتاب:١/٣٢٩ ، ومجالس العلماء:١٦٥ ، والتوطئة:٢٠٣ ،وينظر النص المحقق: ١٨٨
(١٣١) ينظر شرح ابن يعيش:٤/٣٣٨ ، وشرح الكافية الشافية:١/٣٩٠ ، والمساعد:١/٢٥٩ ، وشرح الاشموني:١/١٨٢ ، والهمع:٢/٧٠ ، وينظر النص المحقق: ٥٧٦
(١٣٢) النص المحقق: ٣٢٥
(١٣٣) ينظر الكتاب:١/٥٠ ، ٢/١٧٩ ، ٣/٢٤٨ ، وشرح السيرافي:١/٣١٠ ، ومعاني الأخفش:١/٣٧ ، وشرح ابن يعيش:٤/٣٣٨ ، ٣٥١ ، وشرح الإيضاح:٢/٧٣ ، وينظر النص المحقق: ٥٧٥
(١٣٤) ينظر الكتاب:١/٥١ ، ٢/٤١٥ ، وشرح السيرافي:١/٣١١ ، ومعاني الأخفش:١/٣٦ ، وغاية المحصل:٧٢ ، وشرح ابن يعيش:٤/٣٣٨ ، وينظر النص المحقق: ٥٧٥
(١٣٥) النص المحقق: ٢٦٨
(١٣٦)النص المحقق: ٥٢٠
(١٣٧) النص المحقق: ١٨٢
(١٣٨) النص المحقق: ١٨٢
(١٣٩) النص المحقق: ٦٤٧
(١٤٠) النص المحقق: ٢٧٥
(١٤١) النص المحقق: ٢٠٤
(١٤٢)النص المحقق: ٢٥٣
(١٤٣) النص المحقق: ٣٤٩
(١٤٤) النص المحقق: ٥٤٦
(١٤٥) النص المحقق: ١٣٤، ١٧٥
(١٤٦) النص المحقق: ١٧٦
(١٤٧) النص المحقق: ٣٢٩
(١٤٨) النص المحقق: ٣٥٢
(١٤٩) النص المحقق: ٣٢٤، ٣٤٩، ٥١١، ٦١٦
(١٥٠) النص المحقق: ٦٣٨
(١٥١) النص المحقق: ٢٠٥، ٢٦٢
(١٥٢) النص المحقق: ٢٢٧، ٤٣٥، ٦٠٥، ٦٣٤، ٦٤٨
(١٥٣) النص المحقق: ٢٦٧، ٣٤٩، ٦٢٦
(١٥٤) النص المحقق: ٦٤٣

(١٥٥) النص المحقق: ٦٢٦
(١٥٦) النص المحقق: ٦٣٠
(١٥٧) النص المحقق: ١٣٧، ٢٢٩، ٢٦٣، ٦٤٨
(١٥٨) النص المحقق: ١٥١
(١٥٩) النص المحقق: ٤٧١، ٣٣٦
(١٦٠) النص المحقق: ٥٨٣،
(١٦١) النص المحقق: ٣٩٠
(١٦٢) النص المحقق: ٦٢٢
(١٦٣) النص المحقق: ٢٢١
(١٦٤) النص المحقق: ٢٢٢، ٣٦٦، ٣٨٢
(١٦٥) النص المحقق: ٢٢٢
(١٦٦) النص المحقق: ٦١٧
(١٦٧) النص المحقق: ٢٠٠
(١٦٨) النص المحقق: ١٣٤
(١٦٩) النص المحقق: ١٥١
(١٧٠) النص المحقق: ٥٧٧
(١٧١) النص المحقق: ٦١٤
(١٧٢) ينظر الخصائص: ١/١.
(١٧٣) ينظر الإنصاف: ٣/١.
(١٧٤) ينظر: في أصول النحو: ٨٤، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ٩٥-٩٨.
(١٧٥) خطى متعثرة: ١٥٣.
(١٧٦) النص المحقق: ١٠٥
(١٧٧) النص المحقق: ٤٤٠-٤٤١
(١٧٨) النص المحقق: ٩٥
(١٧٩) النص المحقق: ١٣٤
(١٨٠) النص المحقق: ١٤٣
(١٨١) النص المحقق: ١٤٨
(١٨٢) النص المحقق: ١٥٥
(١٨٣) النص المحقق: ١٥٥
(١٨٤) النص المحقق: ١٨١
(١٨٥) النص المحقق: ٢٧٠، ٣٤١
(١٨٦) النص المحقق: ٩٧
(١٨٧) النص المحقق: ٢٩٣
(١٨٨) النص المحقق: ٩٦
(١٨٩) النص المحقق: ٢٩٢
(١٩٠) النص المحقق: ٥٢٥
(١٩١) النص المحقق: ١٣٤
(١٩٢) النص المحقق: ٣٢٥، ٣٤٩، ٣٥٠
(١٩٣) النص المحقق: ٩٦، ١١٢، ٢٥٥، ٣٥٣، ٤٠٩، ٤٦٨، ٥٠١، ٥٨٦
(١٩٤) النص المحقق: ١٠٦، ٢٣٦، ٣٨٧، ٤٦٨، ٤٩١، ٥٢٥
(١٩٥) النص المحقق: ١١٧، ١٢٤، ١٥٢، ٤٩١
(١٩٦) النص المحقق: ١٠٩، ٢٦٩، ٣٩٦، ٤٦٦، ٥٩٧
(١٩٧) النص المحقق: ١٠٠
(١٩٨) النص المحقق: ٤٥٨
(١٩٩) النص المحقق: ٤٥٨
(٢٠٠) النص المحقق: ٢٦٠

(٢٠١) النص المحقق: ٢٦٠
(٢٠٢) النص المحقق: ١١٣، ٤٣٨، ٥٤١، ٥٥١
(٢٠٣) النص المحقق: ٩٤، ٩٩، ١٠٦، ١١٠، ١٢٨، ١٤٦، ١٥٨
(٢٠٤) النص المحقق: ١٢٢، ١٣٤، ١٨٢، ٢٩٢، ٤٢١
(٢٠٥) النص المحقق: ١٨٩
(٢٠٦) النص المحقق: ١٨٢